على الصحيح ز"ف قدره أقوال اللواح انه يفرق بأربعة أيام ز"م مدة امكان السير الى الوطن فلو لم
يصم وكان قد تمكن منه حتى مات فقولان الذي يصوم عنه وليه كصوم رمضان والجديد
كالحديد يطعم عنه من تركته كل يوم مد فان كان تمكن من العشرة الا ايام فعشرة امداد والا فبالقسط
وهذا معنى التقدير ز"ف لا بتعيين صرفوا الامداد الى فقراء الحرم على الاظهر ز"ف قدح في المحرر وتبعه في المنهاج
ان هذا الدم نرتيب وتعديل فيجب الشاة فان عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما وتصدق به
فان عجز صام عن كل مد يوما وهو خلاف ملغ الترجمة والروضة وشرح المهذب فاعرفه
والله اعلم قال فان فات الدم الواجب بالحرم والترتيب وهو على التخيير شاة او صوم ثلاثة ايام او التصدق
بثلاثة اصع على ستة مساكين من حرم جميع رأسه او ثلاثة شعرات او قلم الاظفار مثل ذلك لزمه
الفدية بدم وهو دم تخيير وتقدير فيخير بين ان يذبح شاة وبين ان يتصدق بثلاثة اصع على ستة مساكين
لكل مسكين نصف صاع من طعام وبين ان يصوم ثلاثة ايام هذا هو المذهب وهي وجه كما يتقدر
ما يعطى كل مسكين والاصل في التخيير قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من
صيام او صدقة او نسك الفدية تخلق شعر رأسه ففدية تقرأ ان كل واحد من هذه الثلاثة فدية
بيانه وحديث كعب بن عجرة وقد رواه الشيخان فانه عليه الصلوة والسلام قال له ايؤذيك هوام
رأسك قال نعم قال انسك شاة او صم ثلاثة ايام او اطعم فرقا من طعام على ستة مساكين والفرق
بفتح الفاء والراء المهملة ثلاثة اصع فقد ورد النص في الشعر والقمل في معناه وكذا البقية الا
ستة اشياء كالطيب والادهان واللبس ومقدمات الجماع على الاصح كما شملهن ان كلا في الترفه
والله اعلم قال والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدي شاة الحاج والمعتمر اذا احصر
اي منع من اتمام نسكه سواء كان في الحل او الحرم ولم يجد طريقا غير ويسواء كان المانع مسلما او كافرا
فيتحلل ويشترط في التحلل بذبح هديا حيث احصر كما قاله شاة تجزئ في الاضحية لقوله تعالى فان
احصرتم فما استيسر من الهدى تقدير الاية فان احصرتم فذلكم التحلل وعليكم ما استيسر من
الهدى في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام تحلل بالحديبية لما صده المشركون وكان محرما
بالعمرة وكما يشترط نية التحلل وذبح الهدي كذلك الحلق اذا احصر نسكا وهو لا بد منه
تقدم الذبح على الحلق لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله وقد صرح بذلك الماوردي

والله

والله اعلم قال والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير ان كان الصيد مما له مثل
اخرج مثله من النعم او العنم فان لم يكن له مثل قومه واخرج بقيمته طعاما او تصدق
به فان لم يجد صام عن كل مد يوما الصيد الآتي قتله المحرم وكان مثليا يخير بين ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم وبين ان يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما لهدي او يصوم
عن كل مد يوما لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة
او كفارة طعام مساكين وعدل ذلك صياما ليذوق وبال هذا الذي يسمى دم تخيير وتعديل
واما التخيير فواضح كما مر التعديل فقوله تعالى وعدل ذلك هذا في المثلي وما عمل المثلي فمخير
بين ان يتصدق بقيمته طعاما او يصوم عن كل مد يوما كالمثلي فيخير بين هاتين
الخصلتين والقيمة في هذه القيمة بموضع الاتلاف لا بمكة على الاصح فيما يساوي في كل مثلف
بحاله في الصيد المثلي فان الاصح فيه اعتبار القيمة بمكة يوم الاخراج لا بمحل الذبح فاذا اعدل
عنه الى القيمة واعتبرنا مكانه في المثلي وقت الشيخ من النعم كالابل بالنعم البدن
وان كان اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والغنم كما مر في الزكوة ثم المراد بالمثل ما يقارب
الصيد في الصورة لا المثل في الجنس حتى تجب في النعامة نعامة وفي الغزال غزال وبذلك
الاية ويعلل الصحابة الا ترى قوله تعالى في اول ما قتل من النعم فلما قيد سبحانه وتعالى بالنعم
انصرف عن الجنس الى الصورة من النعم وقد حكم جمع من الصحابة في بعير مقوم في النعامة بدنة
وفي حمار الوحش وبقرة بقرة وقد قضا بذلك الصحابة وقيل انما قضوا به في الحمار وفي بقر
البقرة عليه وفي الضبع كبش اخرجه بجابر رضي الله عنه من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذا قضا به جمع من الصحابة والضبع الانثى ولا يقال ضبعة والذكر ضبعان بكسر الضاد ولكن
الباء وقضت الصحابة في الغزال العنز وفي الارنب عناق حكم بذلك عمر رضي الله عنه وعطاء وليناق
الانثى من المعز اذا كبرت سنة والذكر جدي وفي الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الذكر
ذكر والانثى انثى وفي الضب صحيح وفي المكسور مكسور عمانية في كل ذلك للصحابة التي
اقتضتها الاية والله اعلم قال والخامس الدم الواجب بالوطء وهو على الترتيب بدنة فان لم
فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد قوم البدنة وتشتري بثمنها طعاما ويتصدق به

يتحلل